مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

البرامج القطاعية غير الممركزة في قطاع التربية

The sectoral programs not centralized in the education sector

سعيود زهرة
مخبر القانون الاقتصادي
جامعة الجزائر 1
z.sayoud@univ-alger.dz
zahra.sayoud@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2021-07-17 **تاريخ قبول المقال:** 2021-10-18 **تاريخ نشر المقال:**2023-06-10

الملخص: تلعب الولاية دور هام في تحقيق التنمية المحلية و من ثم التنمية الوطنية ، و لا يتحقق ذلك إلا من خلال برامج تنموية تأخذ شكلين : البرامج القطاعية غير الممركزة الممولة من ميزانية الدولة و البرامج الولائية اللامركزية الممولة من ميزانية الولاية .

وتعتبر البرامج القطاعية غير الممركزة في قطاع التربية الوسيلة الأساسية التي تعتمدها ولاية الجزائر في الرفع من مستوى التنمية على مستوى قطاع التربية نتيجة تعلقها بالمشاريع التنموية الضخمة في نفس القطاع والتي تكون تكلفتها تتطلب مبالغ ضخمة ، في حين تتكفل الولاية بالمشاريع الأقل تكلفة ، بحيث تنحصر في مشاريع الترميم و التوسيع ، و هو الأمر الذي جعل التخطيط على مستوى ولاية الجزائر يغلب عليه الطابع المركزي في شكل عدم التركيز الإداري بدلا من التخطيط اللامركزي.

الكلمات المفتاحية: البرامج القطاعية ، غير الممركزة ، ولاية الجزائر ، قطاع التربية .

Abstract:. The state plays an important role in achieving local development and hence national development, only through development programmes in two forms: sectoral programmes funded from the state budget; and state programmes Decentralization funded by the state budget.

Sectoral programmes, which are not concentrated in the education sector, are considered to be the main means for the State of Algeria to improve the level of development at the level of the education sector as a result of its commitment to large-scale development projects.

The sector, the cost of which would require large sums, while the mandate would provide for lower-cost projects, to be limited to restoration and expansion projects, which made planning at the level of the State of Algeria more centralized in the form of a lack of management focus rather than decentralized planning.

Key words: sectoral programs، non centralized ،education sector.

***المؤلف المرسل**

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

المقدمة :

تستفيد الجماعات الإقليمية (بلدية و ولاية) من برامج التجهيز العمومي لميزانية الدولة [1] إما في شكل برنامج قطاعي غير ممركز ، أو مخططات البلدية للتنمية ، و ذلك بغض النظر عن البرامج التي تقوم بها الجماعات الإقليمية بتمويلها بصفة ذاتية و التي توصف بكونها برامج لامركزية ، و ذلك من اجل المساهمة و المشاركة في تحقيق و تجسيد التنمية بمختلف إبعادها على المستوى المحلي ، حسب ما نصت عليه قوانين الولاية و البلدية و النصوص التنظيمية .

ويعتبر قطاع التربية و التعليم من القطاعات الأساسية التي من شانها تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في أن واحد ، و تتولى الولاية حسب قانون الولاية رقم 12_07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية [2] ، في إطار المعايير الوطنية و تطبيقا للخريطة المدرسية و التكوينية ، انجاز مؤسسات التعليم المتوسط و الثانوي و المهني و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها ، و من ثمة فلبرامج القطاعية غير الممركزة التربية تعتبر الوسيلة الأكثر فعالية التي تتجسد من خلالها التنمية في قطاع التربية على مستوى الولاية ، و باعتبار ان ولاية الجزائر تعتبر من أهم ولايات الدولة الجزائرية باعتبارها عاصمة هذه الأخيرة ، و التي تقدر مساحتها 809 كم من المساحة الإجمالية للدولة الجزائرية و المقدرة بـ :2381741 كم ،و التي تظم كثافة سكانية معتبرة مقارنة بباقي الولايات، و عليه ستتم معالجة هذا الموضوع انطلاقا من الإشكالية التالية :**كيف نظم المشرع الجزائري البرامج القطاعية غير الممركزة في قطاع التربية ؟ و ما مكانة هذه البرامج في برامج ولاية الجزائر ؟**

([1])- قسم المشرع نفقات التجهيز العمومي الوارد في المادة 4 من المرسوم التنفيذي رقم 98_227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز إلى :1_ النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الممركزة ،2_ النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية غير الممركزة و التي تتكون من برامج قطاعية غير ممركزة و مخططات التنمية البلدية ، وتجدر الإشارة إلى أن المشرع في ظل هذا المرسوم اعتبر مخططات التنمية البلدية برامج قطاعية غير ممركزة في مادته 4 من جهة ، في حين لم يدرج التجهيزات العمومية التابعة لمخططات التنمية البلدية (الفصل الرابع) ضمن التجهيزات العمومية غير الممركزة التابعة للدولة (الفصل الثالث) ، بل اعتبرها تجهيزات مستقلة عن بعضها البعض من جهة أخرى.

([2])-الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 29 فبراير 2012،العدد :12، ،ص5.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

المبحث الأول : النظام القانوني البرنامج القطاعي غير الممركزة في قطاع التربية

تهدف المشاريع غير الممركز بصفة عامة إلى تحقيق أهداف التوازنات القطاعية في مختلف المجالات الاقتصادية و الاجتماعية عبر مختلف أقاليم الوطن ، و يعتبر البرنامج القطاعي غير الممركز مخطط ولائي باعتبار انه يسجل باسم الوالي ، أما نوعه فهو يختلف باختلاف القطاعات التي يقام في إطارها و المحددة في مدونة الاستثمارات العمومية [3]، و التي منها قطاع التربية و التكوين (القطاع رقم 6) ، و الذي يقسم إلى عدة قطاعات فرعية على النحو الذي سيتم تفصيله لاحقا .

المطلب الأول : تعريف البرنامج القطاعي غير الممركز في قطاع التربية

يعتبر البرنامج القطاعي غير الممركز مخطط ذو طابع وطني ، حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي الذي يسهر على تنفيذه كذلك [4]، وعرفت المادة 16 من المرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر البرامج القطاعية غير الممركزة بصفة عامة بأنها : " ... برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي و التي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية ،طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ...الخ." [5].

و تختلف البرامج القطاعية غير الممركزة بصفة عامة عن البرامج القطاعية الممركزة في كون هذه الأخيرة تتعلق بالمشاريع و التجهيزات التنموية الكبرى ذات البعد الوطني أو الجهوي التي تتطلب إمكانيات و تقنيات عالية تتعدى قدرات و إمكانيات الجماعات المحلية ، فهي تسجل باسم الإدارات المركزية (الوزارة المعنية) أو المؤسسات العمومية الموضوعة تحث وصايتها وكذا المؤسسات التي تتمتع بالاستقلال المالي و الإدارات المتخصصة كمراكز البحث و التطوير و يشرف عليها الوزير المعني

([3])-اشتملت هذه المدونة على 9 قطاعات ، تعلقت القطاعات من 1 إلى 8 سواء بالبرامج القطاعية الممركزة او الغير الممركزة أو هما معا ، أما القطاع 9 فقد خصص إلى مخططات البلدية للتنمية

([4])-شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية _دراسة حالة البلدية_، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان ، ص 130.

([5])- و تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى أن المادة 13 من المرسوم التنفيذي رقم 93_57 المؤرخ في 27 فبراير 1993 المتعلق بنفقات تجهيز الدولة الملغى بموجب المرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر ، قد ربطت تعريف البرامج القطاعية غير الممركزة بالمجالات المحددة في الملحق بنفس المرسوم و هو ما يظهر من صياغة هذه المادة التي كانت على النحو التالي :" تخص التجهيزات العمومية غير الممركزة و المسماة "برامج قطاعية غير ممركزة " الأعمال التي تنتمي الى المجالات المحددة في الملحق بهذا المرسوم و تسجل باسم الوالي في شكل رخصة برنامج حسب الأبواب ، و يبلغها المجلس الوطني للتخطيط بمقرر يبرز المحتوى المادي للبرنامج.".

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

لضمان السير الحسن و الفعال و تمول هذه المشاريع من ميزانية التجهيز العمومي حسب نوع البرامج لأنها برامج قطاعية[6].

أما مجالات البرامج القطاعية غير الممركزة فحددها لأول مرة المرسوم التنفيذي رقم 93_57 المؤرخ في 27 فبراير سنة 1993 ، يتعلق بنفقات تجهيز الدولة ، و ذلك في الملحق بهذا المرسوم المحال إليه في نص المادة 13 من هذا المرسوم السالف الذكر ، حيث نجد قائمة الأبواب و العمليات التي تدخل في نطاق البرامج القطاعية غير الممركزة و المحددة حسب هذا المرسوم ب القطاعات التالية [7]:

_ القطاع "1" _ الصناعات التحويلية .

_ القطاع "3" _ الفلاحة و الري.

_القطاع "4" _ الخدمات .

_ القطاع "5" المنشات الأساسية الاقتصادية و الإدارية .

_ القطاع "6" التربية و التكوين .

القطاع "7" المنشات الأساسية الاجتماعية و الثقافية .

_القطاع "8" البناء ووسائل الانجاز[8] .

و بالتالي فالعمليات التي تدخل في مجال التربية حددها القطاع رقم" 6 "المعنون ب "**التربية و التكوين "** و تشمل العمليات التالية :

_ دراسات عامة للتربية (ذات بعد لا يتجاوز نطاق الولاية فقط)

_ التعليم الثانوي .

([6])- اما المخطط البلدي للتنمية فهو احد البرامج التنموية للدولة له حصة معتبرة في ميزانية التجهيز العمومي ، فالمخططات البلدية للتنمية تكرس لامركزية التسيير ، و يعد الأكثر استعمالا مند سنة 1974، و تمس هذه البرامج مباشرة البلدية من حيث التخطيط و الاختيار و ملائمة المشاريع المقترحة مع حاجات المواطنين على مستوى الإقليم المحلي و ذلك عن طريق إشراك المجتمع المحلي في التنمية الجوارية ، وعرفها المرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر في المادة 20 على انه :" يخضع برنامج التجهيز العمومي التابع لمخططات البلدية للتنمية لرخصة برنامج شاملة حسب الولاية الوزير المكلف بالمالية بعد التشاور مع الوزير المكلف بالجماعات المحلية ، و يتمحور هذا البرنامج حول الأعمال ذات الأولوية ومنها على الخصوص التزويد بالمياه الصالحة للشرب و التطهير و شبكات الطرق و فك العزلة " ، و تمول مخططات البلدية للتنمية إما أن يكون على شكل تمويل ذاتي عن طريق الموارد المالية للجماعات المحلية ، أو تمويل نهائي للدولة أو الإعانات .

([7])-تجدر الإشارة إلى أن القطاع رقم "2" لم يرد في هذا المرسوم وهو ما نرجعه إلى خطا في التحرير.

([8])-للتفصيل أكثر راجع الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 93_57 السالف الذكر.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

_التعليم الابتدائي و المتوسط .

_ التربية المتخصصة .

_ التربية خارج المدرسة .

و في سنة 2006 صدر المقرر رقم 125 المؤرخ في 28 نوفمبر 2006 عن وزارة المالية يتضمن مدونة الاستثمارات العمومية و التي تضمنت 9 قطاعات على النحو التالي :

القطاع رقم 1 :الصناعات التحويلية

القطاع رقم 2:الطاقة و المناجم

القطاع رقم 3:الفلاحة و الري

القطاع رقم 4:الخدمات المنتجة

القطاع رقم 5:البنى التحتية الاقتصادية و الإدارية

القطاع رقم 6:التربية و التكوين

القطاع رقم 7 : البنى التحتية الاجتماعية و الثقافية

القطاع رقم 8:الموطن (أي تخطيط المدن و التنمية و السكن)

القطاع رقم 9: مخططات البلدية للتنمية .

و من خلال هذه المدونة يتبين لنا أن قطاع التربية قد بقي مرتب في القطاع رقم 6 الوارد في الملحق بالمرسوم التنفيذي رقم 93_57 الملغى ، و ذلك برفقة التكوين دائما ، و قسم قطاع التربية و التكوين "القطاع رقم 6" إلى 4 قطاعات فرعية و هي :

_ القطاع الفرعي رقم "61" : البحث العلمي

_القطاع الفرعي رقم "62":التربية

القطاع الفرعي رقم "63" :التكوين و القوى العاملة .

_ القطاع الفرعي رقم " 64" :_ التعليم العالي .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

أما العمليات التي تدرج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز لقطاع التربية فهي تتمثل في العمليات الواردة في القطاع الفرعي رقم 62 المعنون بـ: " **التربية"** فهي تتمثل حسب الأبواب و الفروع التالية[9]:

الباب	العمليات	نوع البرنامج المسير للعملية
_ 612 : الدراسات العامة	_ دراسات عامة	برنامج قطاعي ممركز أو برنامج قطاعي غير ممركز
_ 622: لتعليم الثانوي	_ التعليم العام _ التعليم المتخصص _ التهيئة ...الخ .	برنامج قطاعي غير ممركز
_ 623 : التعليم الأساسي	_ التعليم ما قبل المدرسة. _ التعليم الابتدائي . _ التعليم المتوسط . ..الخ .	برنامج قطاعي غير ممركز
_ 624 : التربية المتخصصة	_ مؤسسات الصحة العامة . _ مؤسسات التعليم الابتدائي و الثانوي . _ مؤسسات الشؤون الاجتماعية ..الخ .	برنامج قطاعي غير ممركز
_ 625 :التربية خارج المدرسة	_ معرفة القراءة و الكتابة . _التعليم العام ...الخ	برنامج قطاعي غير ممركز

و بمقارنة الملحق بالمدونة السالفين الذكر يتبين أن المدونة كانت أكثر تفصيلا و توضيحا من الملحق بحيث أدرجت تفصيلات و أمثلة عن كل عملية على حدا ، كما أن المدونة كانت شاملة لكل أنواع البرامج (الممركزة و الغير ممركزة و البلدية) ...الخ.

(9)-انظر مدونة الاستثمارات العمومية السالفة الذكر.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

و عليه و من ما سبق يمكن تعريف البرنامج القطاعي غير الممركز في قطاع التربية بأنه : " برنامج تجهيز مسجل باسم الوالي و تبلغ رخصة برنامجه حسب القطاع الفرعي "التربية" بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية ، طبقا لبرنامج التجهيز السنوي الذي اعتمدته الحكومة ...الخ".

المطلب الثاني : إجراءات البرنامج القطاعي غير الممركز في قطاع التربية.

أما بخصوص إجراءات هذا البرنامج فهي نفسها الإجراءات المطبقة على باقي البرامج القطاعية غير الممركزة مع بعض الخصوصية .

يكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية _ البرنامج القطاعي غير الممركز _بدراسة اقتراحات مشاريعه المعدة من طرف المديريات المعنية _ مديرية التربية بكل ولاية_ في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك ، ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخطط التقني لها .

كما يجب أن تكون جميع مشاريع التجهيز غير الممركزة بما فيها التي تدخل في مجال التربية محل تسجيل للدراسة بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز ، و لا يمكن أن يكون موضوع تسجيل للانجاز بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز أي مشروع تجهيز عمومي للدولة غير ممركز ، إذا لم يتم استكمال دراسات تنفيذ هذا المشروع بعد ، و استلامها و الموافقة عليها إلا في حالة قرار استثنائي لمجلس الوزراء المرتبط بوضعية طارئة[10].

فلا يسجل الوالي بعنوان البرامج القطاعية غير الممركزة في قطاع التربية إلا المشاريع التي بلغت الاكتمال الكافي الذي يسمح بالانطلاق في انجازها خلال السنة و التي تدخل في القطاع الفرعي التربية السالف الذكر ، و في هذا الإطار يتعين معرفة و توفير ما يأتي :

_ الأرض التي يقام عليها البناء .

_ الدراسات و العناصر التي تثبت جدوى المشروع .

_ تقويم المشروع حسب نتائج الدراسات .

_ أجال الانجاز و الدفع .

_ نتائج المناقصات أو الاستشارات المتصلة بالعمليات المعنية طبقا لأحكام قانون الصفقات العمومية[11].

([10])-انظر المادة 6 من المرسوم التنفيذي رقم 09_148 السالف الذكر .

([11])-راجع المادة 17 من المرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

و لا يمكن أن تحول المشاريع المسجلة في إطار البرامج القطاعية غير الممركزة في قطاع التربية نحو مخططات البلدية للتنمية ، ويجب أن لا تستعمل المشاريع المسجلة في إطار مخططات البلدية للتنمية في قطاع التربية استعمالا مزدوجا مع البرامج القطاعية غير الممركزة ." [12].

أما تمويل هذه البرامج القطاعية غير الممركزة فيكون من ميزانية الدولة و ذلك في ظل نفقاتها للتجهيز العمومي المنظمة في ظل المرسوم التنفيذي رقم 98_227 المؤرخ 13 يوليو 1998 ،المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز[13] ، المعدل بموجب كل من المرسوم التنفيذي رقم 2000_40 المؤرخ في 14 فبراير 2000 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98_227 ..الخ [14] ، و المرسوم التنفيذي رقم 02_62 المؤرخ في 6 فبراير 2002 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98_227 .. الخ [15] ، و كذا المرسوم التنفيذي رقم 09_148 المؤرخ في 2 مايو 2002 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98_227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز [16] ، باعتبار أن البرامج القطاعية غير الممركزة تخص برامج التجهيز المسجلة باسم الوالي التي تبلغ رخصة برنامجها حسب كل قطاع فرعي من القائمة بموجب مقرر برنامج من الوزير المكلف بالمالية كما سلف الذكر ، حيث انه وفي هذا الإطار تنص المادة السادسة(6) من القانون رقم 90_21 و المتعلق بالمحاسبة العمومية ،على انه :" **تسجل نفقات التجهيزات ، و نفقات الاستثمارات ، و النفقات بالرأسمال في الميزانية العامة للدولة ...الخ"**، وهو ما يؤكد لنا أن المشرع اوجب تسجيل النفقات المتوقع انجازها بالمبالغ الموجودة لها فيما يدعى بالميزانية ، فالميزانية العامة هي " وثيقة مصادق عليها من طرف السلطة التشريعية المختصة تحدد نفقات الدولة و إيراداتها خلال فترة زمنية معينة " ، وتوزع نفقات التجهيز أو الاستثمار العمومي وفق المخطط الإنمائي السنوي و ترد في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كل سنة ، و تكون

([12])-راجع المادة 4 مكرر 1 من المرسوم التنفيذي رقم 09_148 السالف الذكر .
([13])-الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 15 يوليو 1998،العدد :51،ص 6.
([14])-الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 16 فبراير 2000، العدد 6، ص 3.
([15])-الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 12 فبراير 2002 ،العدد 10 ،ص 31.
([16])-الجريدة الرسمية المؤرخة في 3 مايو 2009،العدد 26،ص 23.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية في شكل رخص البرامج ، و إعتمادات الدفع ...الخ [17].

وحسب نص المادة 35 من قانون 84-17 المؤرخ في 7 جويلية 1984 و المتعلق بقوانين المالية :" تجمع الاعتمادات المفتوحة بالنسبة للميزانية العامة وفقا للمخطط الإنمائي السنوي لتغطية نفقات الاستثمار الواقعة على عاتق الدولة في ثلاث أبواب و هي :

_ استثمارات منفذة من قبل الدولة .

_إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة .

_النفقات الأخرى بالرأسمال.

على هذا الأساس ترد نفقات التجهيز العمومي للدولة في الجدول (ج) من الميزانية العامة للدولة كما سبق ذكره لكل سنة ضمن قسمين ، نفقات الاستثمار و النفقات بالرأسمال حيث تكون موزعة حسب مختلف القطاعات الاقتصادية و تسجل على شكل رخص برامج و اعتمادات الدفع، و تتكون نفقات الاستثمار من مختلف المشاريع و الهياكل التي تم التخطيط و المصادقة على انجازها من طرف الدولة (الاستثمارات العمومية) في مختلف المجالات و القطاعات ، و تأتي هذه المشاريع موزعة على عشر قطاعات اقتصادية و اجتماعية و ثقافية حسب الجدول (ج) من قانون المالية أو في شكل حساب تخصيص خاص ، ومن بين هذه القطاعات قطاع التربية و التكوين [18].

يقوم الوالي بتوزيع إعتمادات الدفع المبلغة له من قبل وزير المالية حسب كل فصل بموجب مقرر ، كما يقوم الوالي في حدود الإعتمادات المالية المخصصة لكل قطاع

([17])- و يتمثل الجانب الثاني من النفقات العامة للدولة في نفقات التسيير وهي تعبر عن مجموع الأموال المخصصة لتغطية الأعباء المادية الضرورية لتسيير المصالح العمومية كأجور الموظفين ، ومصاريف الصيانة ، و معدات المكاتب ..الخ ، بالتالي فهي النفقات اللتي تتعلق بالنشاط الطبيعي و العادي للدولة ، و التي تسجل اعتمادا دائما في ميزانية الدولة ، و هي تتكرر بصفة دورية في ميزانية الدولة ، و ترد في الجدول(ب) على أساس تصنيف إداري ، و تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب :_ أعباء الدين العمومي ، و النفقات المحسومة من الإيرادات ، _تخصيصات السلطات العمومية ، _ النفقات الخاصة بوسائل المصالح _ التدخلات العمومية .

([18])- راجع لحلو كمال ، اختيار المشاريع العمومية _دراسة مشروع الطريق السيار " شرق غرب" مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة ، السنة الجامعية 2013_2014،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ،ص 75،76،77

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

فرعي ، بانجاز هذه العمليات على مستوى الميزانية و الإدارة حسب الإجراءات القانونية و التنظيمية المعمول بها.

يمكن أن يقوم الولاة ، في حدود إعتمادات الدفع المبلغة لهم ، بتحويلات مالية من قطاع فرعي إلى قطاع فرعي أخر ضمن نفس القطاع[19].

و يتم الالتزام و التصفية و الأمر بالصرف أو الأمر بالدفع وكذا المحاسبة و التسيير المالي للنفقات المتعلقة بمشاريع البرامج القطاعية غير الممركزة ، طبقا للأحكام القانونية و التنظيمية المعمول بها و الإجراءات الخاصة بالمحاسبة العمومية[20].

أما مراحل انجاز البرنامج القطاعي غير الممركز فبعد المصادقة من قبل المجلس الشعبي الولائي على مدونة هذه المشاريع بعنوان القطاعات و الهيئات المختصة بالولاية، حيث تسجل هذه البرامج برمز الوالي الذي يعتبر الأمر بالصرف الوحيد ، و يتولى قطاع التربية حسب الإجراءات المنصوص عليها في قانون الصفقات العمومية اختيار مقاولة الانجاز لتتكلف بعد ذلك المديرية الولائية للتربية مباشرة إجراءات منح الأمر بالخدمة للمقاولة صاحبة المشروع ، لتتولى المصالح التقنية للمديرية بمراقبة انجاز المشروع بالتنسيق مع مختلف هيئات المراقبة المعتمدة من طرف الدولة كما يمكن إشراك رؤساء المصالح التقنية بالدائرة التابعين للقطاعات السابقة الذكر في متابعة المراقبة التقنية للمشاريع القطاعية المثبتة في إقليم بلديات الولاية ، و في هذا الصدد نشير إلى أهمية وجود الدراسات التقنية و الوعاء العقاري ، و التي أصبحت حجر الزاوية ترتكز عليها مثل هذه المشاريع[21].

وبعد الانتهاء من انجاز العملية(البرنامج) يعد عقد يثبت فيه انتهاء البرامج أو المشروع ويترتب عليه إقفال العمليات حسب نفس الأشكال المتبعة في تسجيلها ، و تطبق هذه الأحكام بقوة القانون على الحالات الناجمة عن التوقف النهائي للانجاز لأي سبب أخر، و يتم سنويا إعادة النظر في المشاريع و البرامج بمناسبة الأشغال التحضيرية لمشاريع قوانين المالية [22]،و في هذا الإطار يتم إقفال المشاريع التي لم يتم الشروع في

([19])-انظر المادة 19 من المرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر .

([20])- انظر المادة 20 من المرسوم التنفيذي رقم 09_148 المعدل للمرسوم التنفيذي رقم 98_227 السالف الذكر

([21])-راجع شويح بن عثمان ،المرجع السابق ، ص 130،131 .

([22])- ويتم إعادة النظر في المشاريع و البرامج ابتداء من سنة 2010 باعتبار أن المرسوم التنفيذي رقم 09_148 السالف الذكر قد نص على تطبيق ذلك خلال السنة المالية الموالية لنشر هذا المرسوم .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

انجازها خلال السنة المالية الخاصة بتفريدها من طرف السلطة المكلفة بتسجيلها بمقرر من الوزير المكلف بالميزانية بعد موافقة الحكومة[23].

المبحث الثاني: البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية

عرفت الجزائر في عهد الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عدة برامج تنموية كان أولها برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001_2004) ، ثم برنامج دعم النمو الاقتصادي (2005_2009) ، ثم برنامج التنمية الخماسي (2010_ 2014) ، ثم برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015_2019)، على هذا الأساس سيتم تناول البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية في ظل برنامج التنمية الخماسي (المطلب الأول) ،ثم البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي (المطلب الثاني) .

و بالرجوع إلى قانون الولاية رقم 12_07 السالف الذكر نجد المادة 92 منه تنص على صلاحيات الولاية في انجاز مؤسسات التعليم المتوسط [24]و الثانوي[25]..الخ ، و تتكفل بصيانتها و المحافظة عليها و كذا تجديد تجهيزاتها المدرسية على حساب الميزانية غير الممركزة للدولة المسجلة في حسابها، فعلى سبيل المثال تتولى الولاية في إطار الأحكام التشريعية و التنظيمية المعمول في هذا المجال انجاز المتوسطة و الهياكل الأساسية المرافقة وفق نمطية البناءات ، و تزويدها بالأثاث المدرسي و الأدوات و كذا التجهيزات والوسائل الضرورية لحسن سيرها ، ضمان الأمن في محيط المتوسطة ...الخ، أما المدارس الابتدائية فتتكلف بانجازها وصيانتها البلدية و ليس الولاية و ذلك باعتبارها مؤسسة عمومية مختصة في التربية و التعليم و تندرج ضمن الأملاك العمومية

([23])-انظر المادة 26 بعد التعديل من المرسوم التنفيذي رقم 09_148 السالف الذكر .

([24])-ينظم المتوسطة المرسوم التنفيذي رقم 16_227 المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتوسطة (ج ر ،العدد 51) ، و عرف هذا المرسوم المتوسطة في مادته الثانية بأنها : "مؤسسة عمومية للتربية و التعليم ، تمكن التلاميذ من تدعيم الكفاءات المكتسبة في مرحلة التعليم الابتدائي و تحضيرهم لمواصلة التعليم و التكوين فيما بعد الأساسي ، و هي تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال الإداري و المالي النسبي."، و توضع المتوسطة تحث وصاية الوزير المكل بالتربية الوطنية

([25])_ ينظم الثانوية المرسوم التنفيذي رقم 17_162 المؤرخ في 15 مايو 2017 ،الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للثانوية (ج ر ،العدد 30) ، و عرف هذا المرسوم الثانوية في مادته الثانية بأنها :" " مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي ، و تختص بالتربية و التعليم ." ، و توضع الثانوية تحث وصاية الوزير المكل بالتربية الوطنية .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

التابعة للبلدية [26]، و من ثمة تعتبر البرامج غير الممركزة الوسيلة المثلى للقيام بصلاحيات الولاية في مجال التربية الوطنية.

المطلب الأول : ارتفاع عدد البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية في ظل البرنامج الخماسي للتنمية 2010_2014

لقد خصص برنامج التنمية الخماسي السالف الذكر للاستثمارات العمومية ما يقدر بـ 21.214 مليار دج ، و اشتمل هذا البرنامج شقين اثنين هما:

_ استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية و الطرق و المياه بمبلغ 9.700 مليار دج ، ما يعادل 130 مليار دولار .

_ إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (ما يعادل حوالي 156 مليار دولار) ، و قد خصص هذا البرنامج أكثر من 40 % من موارده لتحسين التنمية البشرية و ذلك على الخصوص من خلال ما يقارب 5000 منشاة للتربية الوطنية (منها 1000 إكمالية و 850 ثانوية) و 600.000 مكان بيداغوجي جامعي و 400.000 مكان إيواء للطلبة و أكثر من 300 مؤسسة للتكوين و التعليم المهنيين ، و أكثر من 1500 منشاة قاعدية صحية منها 172 مستشفى ...الخ .

و تجدر الإشارة إلى أن ولاية الجزائر كان قطاع التربية فيها في سنة 2011 يشتمل على مؤسسات تعليمة و تلاميذ كما هو موضح في الجدول التالي:

السنة	عدد مؤسسات الطور الابتدائي	عدد تلاميذ الطور الابتدائي	عدد مؤسسات الطور المتوسط	عدد تلاميذ الطور المتوسط	عدد مؤسسات الطور الثانوي	عدد تلاميذ الطور الثانوي
2011	915	28143	306	224802	120	94538

[26]-انظر المادة 2 و 7 من المرسوم التنفيذي رقم 16 _ 226 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية (ج د،العدد 51)، وكذا المادة 122 من قانون البلدية رقم 11_10 المؤرخ في 22 يوليو 2011 ،المتعلق بالبلدية (ج ر ،العدد 37).

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

و في إطار تنمية قطاع التربية الوطنية على مستوى ولاية الجزائر و ذلك في ظل البرنامج الخماسي للتنمية السالف الذكر ، قامت هذه الأخيرة بعدة برامج غير ممركزة في قطاع التربية كانت على الشكل المقدم في هذا الجدول[27] :

السنة	عدد العمليات	عدد العمليات حسب تقسيمات ولاية الجزائر	رخصة البرنامج (الوحدة مليون دج)
2010	30	_ الجزائر وسط :12 _الجزائر شرق:10 _ الجزائر غرب:8	2.159.426
2011	50	_ الجزائر وسط:12 _ الجزائر شرق:15 _ الجزائر غرب:23	3.105.490
2012	34	_الجزائر وسط:4 _الجزائر شرق:16 _الجزائر غرب:14	1.287.000
2013	61	_ الجزائر وسط:15 _الجزائر شرق:29 _الجزائر غرب:17	2.796.000
2014	44	لا يوجد تفصيل	3.229.300
المجموع	219		12.577.216

من خلال هذا الجدول يتبين لنا عدم استقرار في عدد العمليات (البرامج) التي خصصت لها رخص برامج ، بحيث ارتفعت في سنة 2011 إلى 50 عملية بعدما كانت 30 عملية في سنة 2010 ، لتعود في سنة 2012 لتنخفض إلى 34 عملية ، و لترتفع مرة

(27)-الاحصائيات مستخرجة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الجزائر .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

أخرى في سنة 2013 إلى 61 عملية ، ثم انخفضت مرة أخرى إلى 44 عملية (برنامج)، و بمجموع قدر ب 219 ، و قد تحصلت فيها الجزائر شرق على أكثر عدد هذه العمليات مقارنة بالجزائر وسط و الجزائر غرب ، أما بالنسبة لرخص البرامج فقد عرفت هي الأخرى ارتفاع و انخفاضا تماشيا مع عدد العمليات باستثناء سنة 2014 التي بالرغم من أنها قد انخفضت فيها العمليات إلى 44 عملية بعدما كانت 61 عملية إلا أن رخصة البرنامج المخصصة لهذه العمليات قد عرفت ارتفاعا حيث قدرت ب 3.229.300 مليون دج بعدما كانت 2.796.000 دج و هو ارتفاع رغم انخفاض عدد العمليات الأمر الذي يرجع لضخامة هذه العمليات برغم من انخفاض عددها على النحو المبين في الجدول .

كما أنه تجد الإشارة إلى أن رخص البرامج هذه كانت في إطار رخص البرامج المخصصة في كل سنة في قوانين المالية لقطاع التربية و التكوين و التي كانت على النحو المبين في الجدول التالي[28]:

السنة	رخصة البرنامج في قانون المالية (الوحدة بآلاف دج)	رخصة البرنامج في قانون المالية التكميل(الوحدة بآلاف دج)
2010	310.508.000	311.609.000
2011	428.486.000	430.067.000
2012	198.511.000	/
2013	169.839.000	/
2014	231.721.400	/

و لو حاولنا مقارنة هذه البرامج القطاعية غير الممركزة الممولة من قبل ميزانية الدولة السالفة الذكر ، بالبرامج التي تقوم بها ولاية الجزائر في قطاع التربية لكن بتمويل من ميزانيتها و في إطار نفقات تجهيزها و التي يكون فيها الوالي هو الأمر بالصرف الوحيد ، و ترد البرامج اللامركزية لولاية الجزائر في قطاع التربية في الباب رقم 953 من ميزانية الولاية المعنون بـ" **تجهيزات مدرسية و رياضية و ثقافية "**، و تقع هذه الأخيرة في قسم

[28]-هذه الاحصائيات مستخرجة من قوانين المالية السنوية و التكميلية لكل سنة .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

التجهيز و الاستثمار من كل ميزانية ولائية ، و قدرت هذه البرامج خلال الفترة الممتدة من 2010 إلى 2014 على الشكل المبين في الجدول[29]:

السنة	المبالغ المخصصة للباب 953	عدد برامج الباب 953	عدد البرامج المدرسية	عدد البرامج المدرسية الجديدة	مثال عن البرامج الجديدة
2011	3.038.570.482.82 دج	25	17	3	تهيئة المؤسسات التربوية : الثانويات والمتوسطات
2012	2.945.290.144.48 دج	20	15	2	ترميم وتوسيع المؤسسات المدرسية (الثانويات و المتوسطات)
2013	3.035.892.176.12 دج	21	16	3	ترميم وتوسيع المؤسسات المدرسية (الثانويات و المتوسطات)

([29])-الجدول من إعدادنا ، راجع الباب 953 من قسم التجهيز و الاستثمار في دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر نشاط سنة 2011،و 2012،و 2013،و 2014.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

2014	3.282.969.995.34 دج	25	20 مع 2 متعلقين بالتكوين المهني	4	انجاز مكتبة حضرية ببوروبة

و من خلال هذا الجدول نلاحظ أن أغلبية هذه البرامج الممولة من ميزانية الولاية الواردة في الباب 953 السالف الذكر هي برامج في قطاع التربية بحيث لا نجد عدد معتبر لباقي القطاعات((أي القطاع القافي و الرياضي) كما هو مبين في الجدول ، غير أن الشيء الملاحظ أيضا هو أن عدد البرامج الجديدة المسجلة في كل سنة تعتبر قليلة مقارنة بعدد البرامج المدرسية المسجلة في كل ميزانية ، كما تمحورت هذه البرامج الجديدة في جلها حول ترميم و توسيع المؤسسات المدرسية (الثانويات و المتوسطات) و كذا تجديد العتاد المدرسي بما فيها التجهيزات و عتاد الإعلام الآلي للثانويات و المتوسطات...الخ .

زيادة على ما تقدم تقوم الولاية في كل ميزانية لها سنويا بتخصيص مبالغ في إطار الباب 912 بعنوان "**المساهمة في أعباء التعليم** " و هي موزعة على و كنت هي الأخرى على النحو التالي[30]:

السنة	المبالغ المخصصة للباب 912
2011	123.000.000.00 دج
2012	153.000.000.00 دج
2013	160.000.000.00دج
2014	170.000.000.00دج

وعليه ومن خلال الجدولين السالفين الذكر يمكن القول أن ولاية الجزائر تخصص مبالغ معتبرة من اجل إقامة مشاريع و برامج تنموية على مستوى إقليم الولاية ، و هو ما يظهر سواء من خلال البرامج أو المساهمات السالفة الذكر ، الأمر الذي يعكس أنها من بين القطاعات المدرجة ضمن أولويات هذه الولاية ، غير أن الشيء المسجل بهذا الخصوص هو انه و بالرغم من هذه البرامج إلا أن تنمية قطاع التربية

([30])-الجدول من إعدادنا ، راجع الباب 912 من قسم التجهيز و الاستثمار في دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر نشاط سنة 2011،و 2012،و 2013،و 2014.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

يقوم بالأساس على البرامج القطاعية غير الممركزة التي تقام على مستوى ولاية الجزائر والتي تقوم بدور هام في الرفع من مستوى التنمية في هذا القطاع ، وهو ما تعكسه الإحصائيات السابقة الأمر الذي يفتح المجال للقول بغلبة البرامج القطاعية غير الممركزة للبرامج اللامركزية الولائية المقامة في مجال قطاع التربية .

المطلب الثاني : انخفاض عدد البرامج القطاعية غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015_2019)

قدر مشروع البرنامج الخماسي للاستثمارات العمومية (2015_2019) بـ 21.000 مليار دج (ما يعادل 262 مليار دولار)، و تم في ظل هذا البرنامج تقسيم هذه القيمة على المشاريع التي لم يكتمل انجازها من جهة، و كذا المشاريع و البرامج الجديدة من جهة أخرى ،و التي منها قطاع التربية و التعليم و الصحة باعتبارهما من القطاعات ذات الأولوية في أي دولة و بغض النظر عن مستوى تقدم هذه الأخيرة .

في هذا الإطار نجد أن عدد المؤسسات التربوية في ولاية الجزائر في سنة 2015 قد قدر على النحو الموضح في الجدول التالي :

السنة	عدد مؤسسات الطور الابتدائي	عدد تلاميذ الطور الابتدائي	عدد مؤسسات الطور المتوسط	عدد تلاميذ الطور المتوسط	عدد مؤسسات الطور الثانوي	عدد تلاميذ الطور الثانوي
2015	960	355.399	322	224.733	135	110.824

ومن خلال هذه الإحصائيات و مقارنتها مع إحصائيات سنة 2011 يتبين لنا إن ولاية الجزائر في الفترة الممتدة من 2011 إلى 2015 قد قامت بإنشاء 45 مؤسسة تربوية الطور الابتدائي وبزيادة عدد التلاميذ المقدر ب 73.986 تلميذ مقارنة بسنة 2011 ، و بزيادة 6 مؤسسات تربوية الطور المتوسط غير أن عدد التلاميذ في هذا الطور قد انخفض ب 69 تلميذ مقارنة بسنة 2011 و لعله السبب في حصر عدد المؤسسات في 6 فقط ، و بالإضافة إلى زيادة 15 مؤسسة تربوية الطور الثانوي و بزيادة في عدد التلاميذ مقارنة بسنة 2011 قدرت ب 16.286 تلميذ ، وبالتالي فولاية الجزائر قد أنشأت 66 مؤسسة تعليمية جديدة ، و هو عدد معتبر و من شانه التحسين في مستوى التنمية على مستوى الولاية .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

أما فيما يتعلق بالبرامج غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية في هذه الفترة فكانت على النحو المبين في الجدول التالي[31]:

السنة	عدد العمليات	رخصة البرنامج(الوحدة مليون دج)
2015	06	588.000
2016	لاشيء	لاشيء
2017	38	655.000
2018	38	1.125.500

ومن خلال هذا الجدول نلاحظ انخفاض ملحوظا في عدد البرامج فبعدما كان في سنة 2014 مقدر ب 44 أصبح في سنة 2015 مقدرة ب 6 برامج فقط ، لينعدم في سنة 2016 بحيث لم يدرج أي برنامج قطاعي غير ممركز في قطاع التربية و هو الأمر الذي كان سببه الأزمة الاقتصادية التي عرفتها الجزار على اثر انخفاض أسعار النفط في هذه الفترة ، و التي ترتب عنها تبني الحكومة لسياسة التقشف .

غير أن الأمر لم يبقى على حاله في سنة 2017 و 2018 حيث ارتفع عدد البرامج إلى 38 برنامج كما هو واضح في الجدول أعلاه ، و ذلك نظرا لاستقرار الوضع الاقتصادي في الجزائر في هذه الفترة .

وتجدر الإشارة في هذا الصدد إلى أن عدد المؤسسات التربوية و عدد التلاميذ قد قدر في سنة 2017 على النحو المبين في الجدول التالي :

السنة	عدد مؤسسات الطور الابتدائي	عدد تلاميذ الطور الابتدائي	عدد مؤسسات الطور المتوسط	عدد تلاميذ الطور المتوسط	عدد مؤسسات الطور الثانوي	عدد تلاميذ الطور الثانوي
2017	967	359480	330	231977	143	105577

(31)-هذه الإحصائيات مستخرجة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الجزائر .

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

و بالتالي فقد ارتفعت عدد المؤسسات التربوية مقارنة بسنة 2015 ، حيث قدرت إجمالا بـ 1440 في سنة 2017 في حين كانت في سنة 2015 مقدرة بـ 1417 أي بزيادة قدرها 23 مؤسسة تربوية موزعة على النحو التالي : 7 مؤسسات تربوية الطور الابتدائي ، و 8 مؤسسات تربوية الطور المتوسط ، و 8 مؤسسات تربوية الطور الثانوي ، و هو الأمر الذي يظهر واقع الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر في السنتين السابقتين لسنة 2017 نتيجة انخفاض أسعار النفط من جهة ، بالإضافة إلى انخفاض عدد التلاميذ كما هو موضح في الجدول أعلاه من جهة أخرى .

و مقابل هذه البرامج القطاعية غير الممركزة التي قامت بها ولاية الجزائر ، نجد بالمقابل مجموعة من البرامج اللامركزية التي قامت بها ولاية الجزائر و الممولة من قبل هذه الأخيرة في هذا الإطار نتساءل أن كان وضع البرامج الممولة من قبل الولاية في مجال التربية هو نفس وضع البرامج القطاعية غير الممركزة ؟.

و للإجابة على هذا التساؤل يجب عرض هذه البرامج على النحو المبين في الجدول التالي[32]:

السنة	المبالغ المخصصة للباب 953	عدد برامج الباب 953	عدد البرامج المدرسية	عدد البرامج المدرسية الجديدة	مثال عن البرامج الجديدة
2015	2.692.102.674,63دج	24	19	2	إعادة الاعتبار، ترميم ،تهيئة، وتوسيع المؤسسات المدرسية (الثانويات و المؤسسات)
2016	2.184.814.588,09دج	24	18	1	إعادة الاعتبار ،ترميم ،تهيئة وتوسيع المؤسسات المدرسية(الثانويات و المؤسسات)

([32])-هذه الإحصائيات مستخرجة من مديرية البرمجة و متابعة الميزانية لولاية الجزائر.

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

2017	1.721.796.110,13دج	23	19	1	إعادة الاعتبار ، ترميم ،تهيئة وتوسيع المؤسسات المدرسية(الثانويات و المؤسسات)
2018	1.807.002.732,55دج	15	9	لا يوجد	لا يوجد

ومن خلال هذا الجدول يتبين لنا ان جل البرامج اللامركزية المقامة من طرف ولاية الجزائر في ظل الباب 953 المعنون ب **" تجهيزات مدرسية و رياضية و ثقافية "** ، والممولة من ميزانيتها الخاصة تدخل في قطاع التربية الأمر الذي يعكس مدى اهتمام هذه الولاية بهذا القطاع و ذلك رغم الانخفاض في قيمة المبالغ المالية المخصصة لبرامج التجهيز في قطاع التربية من سنة إلى أخرى على الشكل المبين في الجدول أعلاه.

ومن كل ما سبق يتبين لنا ان البرامج القطاعية غير الممركزة تلعب دورا هاما في تحقيق التنمية المحلية في قطاع التربية ، مقارنة بالبرامج اللامركزية للولاية التي تكاد تنعدم من سنة إلى أخرى ، لاسيما و أنها تتعلق بالبرامج ذات التكلفة المرتفعة التي تتطلب غالبا مبالغ معتبرة من اجل انجازها .

الخاتمة :

من ما سبق يتبين لنا أن ولاية الجزائر تلعب دور هاما في تحقيق التنمية المحلية في مجال التربية و التعليم ، و ذلك من خلال البرامج القطاعية غير الممركزة المقامة على مستوى إقليمها في مجال التربية و الممولة من ميزانية الدولة في إطار نفقات الدولة للتجهيز ، بالإضافة إلى البرامج اللامركزية المقامة من قبل الولاية و الممولة من ميزانيتها بالرغم من محدودية هذه الأخيرة .

و قد تميزت فترة البرنامج الخماسي للتنمية (2010_2014) بغلبة البرامج غير الممركزة لولاية الجزائر في قطاع التربية على البرامج اللامركزية من حيث العدد ومن ثم في الرفع من مستوى التنمية في هذا القطاع.

و ظل الأمر على حاله من حيث غلبة البرامج القطاعية غير الممركزة في ظل برنامج توطيد النمو الاقتصادي(2015_2019) ، بالرغم من انخفاض عدد كلا البرامج

مجلة الدراسات القانونية (صنف ج) - Journal OF LEGAL STUDIES (Class C)
مجلة علمية دولية سداسية محكمة صادرة عن مخبر السيادة والعولمة – جامعة يحيى فارس بالمدية (الجزائر)
ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

نتيجة الأزمة الاقتصادية التي عانت منها الجزائر نتيجة انخفاض أسعار النفط و التي خرجت منها الجزائر في سنتي 2017و 2018 نسبيا.

و من كل ما تقدم تحتل البرامج القطاعية غير الممركزة مكانة معتبرة نتيجة للدور الأساسي الذي تلعبه في تحقيق التنمية في مجال قطاع التعليم مقارنة بالبرامج الولائية اللامركزية ، غير أن هذه البرامج تمس بطابع اللامركزي للولاية، ، بالرغم من أن كل القوانين المنظمة للولاية تقدم الطبيعة اللامركزية على الطبيعة غير الممركزة للولاية ، و نتيجة لما سبق نقترح ما يلي:

_ إشراك الولاية في تمويل البرامج القطاعية غير الممركزة المقامة في قطاع التربية و لو بنسب محددة و ضئيلة حتى لا تبقى الولاية مجرد أداة تنفيذ هذه البرامج في صورة هيئة من هيئات عدم التركيز الإداري ، لاسيما و أن الدساتير الجزائرية و التي كان أخرها دستور سنة 2021 يصنفها بكونها جماعة محلية .

_ خلق موارد جديدة مثل ضريبة استغلال المساحات الخضراء ...الخ ، بالإضافة إلى تكثيف عمليات المراقبة من اجل القضاء على التهرب الضريبي ..الخ ، و ذلك من اجل إنعاش إيرادات الولاية و من ثم توفير المبالغ اللازمة لإقامة برامج و مشاريع لامركزية في قطاع التربية أكثر أهمية ، تصبح تتجاوز الترميم و التوسيع و التهيئة إلى الإنشاء .

قائمة المصادر و المراجع

أولا:قائمة المصادر

1_ القوانين

_ القانون رقم 11_10 المؤرخ في 22 يوليو 2011 ،المتعلق بالبلدية ،الجريدة الرسمية، المؤرخة في 3 يوليو 2011،العدد 37.

- القانون رقم 12_07 المؤرخ في 21 فبراير 2012 المتعلق بالولاية ، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 29 فبراير 2012، العدد .12

2_ المراسيم التنفيذية

- المرسوم التنفيذي رقم 93_57 المؤرخ في 27 فبراير 1993 المتعلق بنفقات تجهيز الدولة الجريدة الرسمية المؤرخة في 3 مارس 1993 ، العدد 14.

_ المرسوم التنفيذي رقم 98_227 المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 15 يوليو 1998، العدد51.

ISSN 2437-0304
EISSN: 2602-5108
رقم الإيداع القانوني: 3039 -2015
المجلد: 09 العدد: 02 السنة: جوان 2023 م- ذو القعدة 1444 هـ ص: 122 - 143

_ المرسوم التنفيذي رقم 2000_40 المؤرخ في 14 فبراير 2000 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98_227 ..الخ ، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 16 فبراير 2000، العدد 6.

_ المرسوم التنفيذي رقم 02_62 المؤرخ في 6 فبراير 2002 ، الذي يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم 98_227 .. الخ، الجريدة الرسمية ، المؤرخة في 12 فبراير 2002 ،العدد 10.

_ المرسوم التنفيذي رقم 09_148 المؤرخ في 2 مايو 2009، يعدل و يتمم المرسوم التنفيذي رقم98_227 المؤرخ في 13 يوليو 1998 و المتعلق بنفقات الدولة للتجهيز ، الجريدة الرسمية المؤرخة في4 مايو 2009، العدد 26 .

_ المرسوم التنفيذي رقم 16 _ 226 المؤرخ في 25 غشت 2016 الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمدرسة الابتدائية ، الجريدة الرسمية المؤرخة في31 غشت 2016،العدد 51.

_ المرسوم التنفيذي رقم 16_227 المؤرخ في 25 غشت 2016، الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للمتوسطة ، الجريدة الرسمية المؤرخة في31 غشت 2016، العدد 51 .

_ المرسوم التنفيذي رقم 17_162 المؤرخ في 15 مايو 2017 ،الذي يحدد القانون الأساسي النموذجي للثانوية، الجريدة الرسمية المؤرخة في17 مايو 2017 ،العدد 30 .

ثانيا : قائمة المراجع

1_ المذكرات

- شويح بن عثمان ، دور الجماعات المحلية في التنمية المحلية _دراسة حالة البلدية_، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في القانون العام ، كلية الحقوق و العلوم السياسية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان .

_ لحلو كمال ، اختيار المشاريع العمومية _دراسة مشروع الطريق السيار " شرق غرب" مذكرة لنيل شهادة الماجيستير في العلوم الاقتصادية ،تخصص تسيير المالية العامة ، ،كلية العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان الجزائر ، السنة الجامعية 2013_2014.

2_ المدونات و الدفاتر

أ_ المدونات

مدونة الاستثمارات العمومية

ب_ الدفاتر

_ دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر نشاط سنة 2011،غير منشورة .

_ دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر نشاط سنة 2012،غير منشورة .

_ دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر نشاط سنة2013،غير منشورة.

_ دفتر الملاحظات للميزانيات الإضافية لولاية الجزائر سنة 2014 ،غير منشورة .